تقرير

أصحاب العمل يسعون لضرب «السلسلة»: الاتحاد العمالي مخدوع أم أسير بإرادته؟

تسلّم رئيس الجمهورية ميشال عون من رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي شارل عربيد يرافقه ثنائي «قوى الإنتاج» محمد شقير وبشارة الأسمر، ورقة اقتصادية أعدّها ممثلو الأحزاب بعنوان «مدخل إلى خفض العجز وضبط المالية العامة». هل يعلم الاتحاد العمالي العام أي معركة يخوض إلى جانب ممثلي أصحاب العمل؟

محمد وهبة

الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد، برافقه رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير ورئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، لرئيس الجمهورية ميشال عون، تثير الكثير من التساؤلات عمّا يفعله الاتحاد العمالي إلى جانب أصحاب العمل في معركة يخوضها أصحاب العمل ضدّ مصالح العمال.

هذا الأمر لا يجعل من الاتحاد مجرّد دمية يستخدمها من يشاء وفي أي معركة يشاء، بل هناك ما هو أسوأ، إذ تبيّن أن الاتحاد لم يكن على علم بالورقة المقدمة إلى عون، بل يعرف بعضاً من مضامينها من نقاشات دارت في هيئة مكتب المجلس الاقتصادي.

عنوان معركة أصحاب العمل بدا واضحاً من تصريحات شقير قبل هذه الزيارة في حديث تلفزيوني قبل أيام: «هناك خطأ مميت اقتُرف ونحن ندفع ثمنه غالياً، وهو إقرار سلسلة الرتب والرواتب. اليونان أخذت قراراً جريئاً جداً، فقالت إمّا أن نتّجه نحو الإفلاس، وإمّا أن نخفض الرواتب 23% للقطاعين العام والخاص، فاخذت الخيار الثاني وتعافت اقتصادياً. يجب اتخاذ قرارات جريئة في لبنان، وهي في حاجة إلى قرار سياسي. أحد أسباب الفوائد العالية وقلة الاستثمار، هو السلسلة».

إزاء مسألة بهذا الوضوح، لماذا يُغفل الاتحاد ما هو معلن ويذهب إلى موعد مدبّر «على عجل» من رجل الأعمال شارل عربيد الذي أولى إليه (بالسياسة) منصب رئيس المجلس الاقتصادي؟ ولمَ يذهب برفقة رئيس هيئات أصحاب العمل محمد شقير؟ ولمَ يذهب لتقديم ورقة الأحزاب بدلاً من تقديمه ورقته الخاصة التي يفترض أن تحافظ شكلاً ومضموناً على مصالح العمّال؟

ليست الغرابة في تشكيل الوفد، فالاتحاد سلّم نفسه، منذ فترة طويلة، لأصحاب العمل ولقوى السلطة التي تمنحهم الحماية. عند كل مفصل سياسي، كانت هذه الهيئات تضع الاتحاد العمالي العام في جيبها، وتقود حركة اعتراضية تستعمل فيها أدوات التهويل والتخويف من الانهيار. استعملت هذه السياسة في السابق وتستعمل اليوم في ظل ظروف متدهورة. يوم أقرّت زيادة الأجور في 2012، شكّلت هذه الحماية حصناً منيعاً في وجه أي تغيير في ميزان توزيع الدخل الوطني. ويوم كان هناك قراغ رئاسي رفعت الهيئات شعار «انتخبوا رئيساً حتى يبقى لنا جمهورية». ويوم كان الصراع على أشدّه بين حركة أمل والتيار الوطني لأصحاب العمل ولقوى السلطة التي تمنحهم الحماية. عند كل مفصل سياسي، كانت هذه الهيئات تضع الاتحاد العمالي العام في جيبها، وتقود حركة اعتراضية تستعمل فيها أدوات التهويل والتخويف من لتنفيذ الكثير من حفلات الترويج والتسويق.

المشكلة تكمن في أن تصل درجة الاستخفاف بالاتحاد إلى حدّ دعوته إلى المشاركة في موعد بعنوان «إبلاغ الرئيس بالأوضاع الاقتصادية السيئة التي تستدعي ضرورة الإسراع في تأليف الحكومة»، فيما يخفي عربيد نيّته تقديم ورقة اقتصادية أعدها ممثلو الأحزاب، وتتضمن طروحات ضدّ العمال، لا بل تشير بوضوح إلى أن الأزمة الاقتصادية سببها إقرار سلسلة الرتب والرواتب! شقير لم يكن كتوماً جداً، بل فاتح الرئيس عون بالأمر مباشرة. تحدث عن ضرورة التراجع عن السلسلة من أجل إنقاذ الاقتصاد. عندها فقط ردّ الأسمر بالقول إنه بين 2012 و2017، أي في وقت لم تكن فيه السلسلة قد أقرّت، زاد الدين العام بقيمة 20 مليار دولار.

على خلفية هذا النقاش جرى تلاسن بين الطرفين، ما دفع الرئيس إلى سؤالهما عمّا إذا كانوا قد تحدثوا إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، عن هذا الأمر.

في الواقع، إن سلامة انضم منذ فترة إلى جوقة المطالبين بوقف مفاعيل كلفة السلسلة، بحجّة أنها سبب التضخم الذي يولّد ضغوطاً على سعر صرف الليرة مقابل الدولار. وقال منذ يومين في مؤتمر «منتدى الاقتصادي الاجتماعي الأول لبركي»: إن «عجز المالية العامة الذي ارتفع بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب يجب أن تموله الدولة... هذه الوقائع تتطلب أن تكون هناك حركة إصلاحية تسهم في تصغير حجم القطاع العام الذي بات عبئاً كبيراً على الاقتصاد».

الأمر نفسه يردده رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، في لقاءاته مع الإعلاميين. كلّهم يروّجون أن السلسلة هي المشكلة!

في المقابل، هناك الكثير من الوقائع المنشورة والمعلنة، سواء في لقاءات سلامة مع المصارف أو في لقاءاته الخاصة، تشير بما لا يرقى إليه شكّ، إلى أن تضخّم الأسعار بشكل أساسي يعود إلى ضخّ الكثير من القروض السكنية التي لم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي كما روّج له منذ خمس سنوات إلى اليوم، بل ضخت مليارات الدولارات كقروض مدعومة، وتبيّن لاحقاً بإقرار سلامة أنها ترفع الطلب على الدولار.

ورغم انبطاح قيادة الاتحاد العمالي العام أمام أصحاب العمل والسياسيين، إلا أن ردّ الأسمر على شقير جدير بالاهتمام: الم يزد الدين العام خلال فترة ما قبل السلسلة؟ لمن ذهبت الأرباح الناتجة من هذه الزيادة في الدين؟ الم تصبّ أرباحاً مباشرة في جيوب المصارف؟

اللافت أن البنك الدولي الذي يُعَدّ أحد الأطراف المعادية لمصالح العمال، يؤيد فكرة أن حصة أجور القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، لا تعد كبيرة. والأغرب أن البنك يركّز على مشكلة الكهرباء التي تستنزف موارد الخزينة بصرف النظر عن تبنّيه خصخصتها كعلاج. لكن لماذا هذا الانتقال من التركيز على الكهرباء في فترة ما قبل سيدر، إلى الحديث عن رواتب وأجور الموظفين في القطاعين العام والخاص؟

الهدف بحسب مصادر مطلعة واضح، وهو أن أصحاب العمل يحاولون استباق أي طرح يتعلق بمطلب زيادة الأجور في القطاع الخاص، وهم تمكنوا من إحباطه خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى انعدام الحديث عنه حالياً. كذلك فإن أصحاب العمل يسعون بشكل غير مباشر إلى تدمير نظام التقاعد في القطاع العام، وهم يرون أن «إصلاحه» أمر ضروري من ضمن إعادة هيكلة بنية الدولة وماليتها.

كذلك يحاول أصحاب العمل أن ينتزعوا وعداً من السياسيين بتجميد الأجور في القطاع العام حتى يجري امتصاص الأثر التضخمي لكلفة السلسلة، وهذا الأمر قد يمتد من خمس سنوات إلى عقود، تماماً كما حصل مع تجميد الأجور في القطاع الخاص من عام 1996 حتى 2008.

أما الخوف الأكبر، فمن أن يستسهل موظفو القطاع العام مقايضة أجورهم الحالية بمعاشاتهم التقاعدية.

سلامة انضم منذ فترة إلى جوقة المطالبين بوقف مفاعيل كلفة السلسلة (مروان بوحيدر)

لماذا يُغفل الاتحاد ما هو معلن ويذهب إلى موعد مدبّر «على عجل» من رجل الأعمال شارل عربيد

مقال

ملفا الكهرباء و«المفقودين»: زلّتان «فرويديّتان» للقوات

رلى إبراهيم

«زلّتان فرويديتان» للقوات اللبنانية، في الجلسة التشريعية أول من أمس، كشفتا حقيقة موقفها من «بناء الدولة». في ملف الكهرباء، الخصخصة هي الحل الوحيد. والخصخصة هنا على طريقة «جمال باشا» و«والي دمشق» والمتصرفية. وفي قضية المختفين في الحرب الأهلية، تُسقِط الميليشيا السابقة ما يستر دورها في الحرب، مصرّة على رفض محاسبة المسؤولين عن إخفاء آلاف اللبنانيين، رغم إصرارها لسنوات على أن سوريا هي الخاطف الوحيد للبنانيين.

يقول مطلعون على اجتماعات حزب القوات مع المعنيين بملف الطاقة إن «حراس معراب» لم يخفوا يوماً خطتهم الأساسية: خصخصة قطاع الكهرباء. لكن الخصخصة في القاموس القواتي لا تقوم على فتح السوق أمام شركات تتنافس على الخدمة الأفضل بالسعر الأرخص، بل الخصخصة على الطريقة العثمانية، أي عبر احتكار شركة واحدة لمورد عام واستغلاله لتقاضي أرباح طائلة مع تمنين المواطنين بالخدمة المقدمة التي يدفعون ثمنها أضعاف سعرها الحقيقي. وفعلياً، استشراس وزراء القوات في جلسات الحكومة لم يكن إلا من هذا الباب. فوفقاً للمصادر، تمحور الطرح القواتي حول توكيل شركة كبيرة في كل قضاء بتنظيم «مافيا» المولدات، وضبط عملها ودرّ الأرباح كلها في مكان واحد.

وطبعاً، المادة الأساسية في هذا الاقتراح، أن تكون الأحزاب هي الممسكة بهذه الشركات، فتتحول الأرباح تلقائياً إلى صندوق الحزب لتكون وسيلة تمويله الأساسية. بمعنى آخر، لا معامل إنتاج ولا بواخر، ولا من يحزنون، «لنفرض أمراً واقعاً بقوة الامتياز». ونموذج شركة كهرباء زحلة التي يديرها أسعد نكد عبر امتياز من أيام المتصرفية، هو النموذج المحبب إلى قلب القوات، وهو ما دفعها إلى المبالغة في الصراخ والدعوة إلى التظاهر، علّ اقتراح النائب جورج عقيص بالتمديد لامتياز نكد يمرّ. فيشرّع معه اعتماد التجربة في كل لبنان. وبالمناسبة، كهرباء زحلة تربح لسبب وحيد: أنها تشتري الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان، بالسعر المدعوم، أي ما يعادل 50 ليرة للكيلو واط، فيما تعيد بيعه للمواطن بأضعاف السعر الذي تحصل هي عليه.

مبدأ التشجيع على الخصخصة ليس جديداً على القوات، فمن يراقب عملها داخل الحكومة، يدرك تماماً أنها كانت هدفاً يسعى له وزير الصحة غسان حاصباني، على سبيل المثال. فكان أن عمد في أول فرصة إلى ضرب القطاع العام المسمى مستشفيات حكومية عبر خفض سقفها المالي على حساب رفع سقف المستشفيات الخاصة، وذلك بناءً على نفس القاعدة: من غير المهم ما سيتكبده المواطن على خدمة الكهرباء أو الاستشفاء، ما دام سيحصل عليها في النهاية، شرط أن يحصلوا هم أيضاً على ثمن الخدمة، فيكون الجميع مسروراً. وبات من الصعب اليوم تصديق كذبة القوات عن «مشروع إعادة بناء الدولة»، فيما تبحث عن خلخلة أعمدة هذه الدولة عند كل مفترق، وتجهد لكسر ثقة المواطن بمؤسساته.

مجدداً، لا يمكن الطبخ أن يغلب التطبخ، كما لا يمكن القوات أن تخرج من ماضيها. بدا ذلك واضحاً يوم أول من أمس خلال إقرار قانون المختفين قسراً. لسنوات مضت، ربطت معراب عبارة «المفقودين قسراً» بالمفقودين في السجون السورية، وشكلت رأس حربة في المطالبة باسترجاعهم ومعرفة مصيرهم، مسقطة من حساباتها توسيع «البيكار» ليشمل كل المختفين قسراً، بمن فيهم المفقودون في لبنان، أو لدى العدو الإسرائيلي. وإذا بالمادة 37 من القانون (التي تنص على معاقبة كل من أقدم بصفته محرضاً أو فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً في جرم الإخفاء القسري، بالأشغال الشاقة) تفضح القوات التي اعترض نوابها، مطالبين بإلغاء المادة 37 منه وإعادة القانون إلى اللجان. هكذا، اختار رؤوس حربة هذا الملف في السنوات الماضية أن يخفوا رؤوسهم عند الجدّ، ربما خوفاً من نتائج مادة مماثلة قد تطاول رؤساء أحزاب ونواباً ومسؤولين. وربما لأن البرج الوهمي المبني على تراكم أوجاع الناس، قد هُدِم، فلم يعد تسلقه مريحاً. ينبغي البحث الآن عن مادة أخرى للتجارة، ما دام امتياز زحلة سقط الكهرباء، لأهالي المفقودين قسراً قانون حقيقي يخفف، ولو قليلاً، آلام جراحهم.

المنتدى الاقتصادي والمصرفي العربي الصيني الأول

نظمت مجموعة فرنسبنك، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ومنظمة التعاون المالي الآسيوي، المنتدى الاقتصادي والمصرفي العربي الصيني الأول في بيروت، أمس، وذلك بحضور لافت لمصارف ومؤسسات مالية وشركات وغرف تجارية وجمعيات صينية وعربية.

وقد شدّد الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية، ورئيس مجلس إدارة مجموعة فرنسَبنك عدنان القصار، في كلمته الافتتاحية على استراتيجية العلاقات العربية ـــ الصينية، داعياً إلى تعزيز كل سبل التعاون والشراكات والعلاقات بين الصين والعالم العربي، بالتعاون مع القطاع المصرفي الذي يؤدي دوراً محورياً في ترسيخ مثل هذه الروابط.

بدوره، أكد Yang Zaiping، الأمين العام لمنظمة التعاون المالي الآسيوي، على الحاجة الملحة إلى توثيق التعاون ما بين الصين والعالم العربي على صعيد القطاعات المصرفية والمالية والتجارية، داعياً المصارف والجمعيات العربية للانضمام إلى عضوية الاتحاد.

وأعلن Li Zhonghang الأمين العام لغرفة التجارة الدولية لطريق الحرير عن خطة الغرفة لإنشاء منصة مالية عربية ـــ صينية مخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية في العالم العربي، منوهاً بمساهمات الرئيس عدنان القصار في تعزيز مصالح العالم العربي وتوطيد العلاقات العربية ـــ الصينية.

من جهته، الشيخ محمد جراح الصباح، رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي وعضو مجلس إدارة جمعية المصارف الكويتية، تعهد بالتزام اتحاد المصارف العربية بالشراكة مع الجمعيات الصينية والغرف والهيئات الأخرى لترسيخ العلاقات المصرفية والتمويلية بين الصين والعالم العربي.

وكان المنتدى قد افتتح أعماله بكلمة ألقاها النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، لفتت إلى الثقة التي يواصل بها مصرف لبنان إدارة وصون الاقتصاد اللبناني، مؤكداً على أن القطاع المصرفي اللبناني لا يزال هو المحرك الرئيسي للاقتصاد اللبناني، وسلط الضوء على القوانين الحازمة والإدارة الحكيمة والرؤية الثاقبة للبنك المركزي اللبناني، كما والتدابير الهادفة إلى تعزيز الشفافية والامتثال.

وشهد افتتاح المنتدى توقيع مذكرتَي تفاهم مع مجموعة فرنسبنك، الأولى من وزارة الصناعة اللبنانية، والثانية من منظمة التعاون المالي الآسيوي. وتهدف مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون المالي الآسيوي ومجموعة فرنسبنك إلى تعزيز البحوث والفعاليات والتبادلات والشراكات الصينية العربية. فيما لمذكرة التفاهم مع وزارة الصناعة اللبنانية هدفان رئيسيان، هما: تطوير الصناعة اللبنانية من خلال إنشاء مجمعات صناعية رئيسية في جميع أنحاء البلاد، والشروع في مشاريع الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي.

تقرير

انتخابات المحامين: النقابة «مشغولة بحالها»

محمد نزال

يكثر الحديث بين المحامين، هذه الأيام، عن المئوية المقبلة لنقابتهم في بيروت. أصبح عمرها 99 عاماً، سيُنتخب نقيب جديد في العام المقبل، وستكون انتخابات ذات رمزيّة خاصة. أمّا يوم الأحد المقبل، فستشهد النقابة انتخابات عضويّة خاصة باربعة مقاعد في مجلسها. يتعزّز الطابع السياسي لانتخابات النقابة، غالباً، عندما تكون المعركة حول موقع النقيب، فيما يتراجع ذاك الطابع عادة عندما يتعلّق الأمر بانتخابات «العضويّة». هذا الأمر يسري على الانتخابات المقبلة نهاية الأسبوع، التي قد تكون «نقابيّة» بالمعنى التقليدي أكثر من السابق، أو هكذا يجب، نظراً لبعض «الفضائح» الإداريّة المثارة، كأزمة «التأمين» مثلاً، التي وصلت إلى التداعي أمام القضاء بين أهل «الكار». بعض المرشحين للعضويّة أتوا على ذكر المسألة في برامجهم المقتضبة، لكن على طريقة العموميّات الإنشائيّة، ذلك ربّما خوفاً من إغضاب بعض من غدهم يُمكن أن يكون أقل رفاهيّة، فضلاً عن الحرص على عدم تضييع أصوات يُمكن أن تصبّ لمصلحتهم. ذات يوم، كان لهذه النقابة ثقلها في الحياة الاجتماعيّة عموماً، وكان رأيها مسموعاً على المستوى الوطني، بل يُمكن القول إنّه كان مُهاباً، ولطالما انتظر كثيرون صدور بيانها تعليقاً على مختلف قضايا الرأي العام. أمّا اليوم فالنقابة «مشغولة بحالها»، يُحكى عن الفساد الذي طرق أبوابها بالتعاقب على مدى سنوات. بات المحامي يخاف على مصيره وأمنه المعيشي والصحي والتقاعدي. أصبحت تلك النقابة تُشبه كلّ الأشياء في بلادنا. بالتأكيد، لا أحد يتحدّث عن محامين سنراهم يتسوّلون، ولا أنّ الأمر سيطاول بعض «ديناصورات» المهنة، الذين «يأكلون الأخضر واليابس» على مستوى النفوذ المتجاوز للمهنة، لكنّ الحديث عن عدد كبير من «صغار» المحامين، الذين يُمكن القول إنّ غدهم يُمكن أن يكون أقل رفاهيّة من حاضرهم، كلّ هذه العناوين، التي أثيرت طوال العام الماضي بحدّة، تكاد تغيب، بمستوى تلك الحدّة، قبيل الانتخابات. حسابات الانتخابات دائماً مختلفة.

بلغ 13 مرشحاً. الفرز الحقوقي في تيّار المستقبل أعلن ترشيح جميل قمبريس، وهو أمين السرّ الحالي في النقابة، وتبنّى «المستقبل» أيضاً ترشيح إيلي حشّاش المحسوب على حزب القوّات اللبنانيّة. أمّا العضو الحالي أسعد سعيد، فيترشّح مجدّداً، محسوباً على حركة أمل، فيما يترشّح العضو الحالي أيضاً فادي حدّاد محسوباً على التيار الوطني الحرّ. ويترشّح كلّ من إيلي بازرلي (مقرّب من النقيب السابق نهاد جبر)، جيلبير مسيحي، جيلبير أبو عنود، أراليت بجّاني، سعد الدين الخطيب، رشيد قبّاني، بيرت أبي راشد (الآتي من مقربة ريمون إدّه وتراث النقابة)، حسين جابر وعماد مرتينوس. طبعاً، التحالفات السياسيّة في النقابة لا تكون بالضرورة نسخة عن التحالفات السياسيّة التقليديّة. هنا يحصل تنسيق وتبادل لأصوات، بين الحلفاء والخصوم على حدّ سواء، بحيث يتصوّر المراقب أنّ مسألة الخلافات السياسيّة، في بلادنا، إنّما هي مجرّد واجهة لخصومة شكليّة.

كان فؤاد مطر أوّل المرشحين للانتخابات صندوق التقاعد مع برنامج حماية معيشية للمحامين

يبرز في هذه الانتخابات عنوان فرعي لم يكن له صدى في السابق: انتخابات «لجنة إدارة صندوق التقاعد». في القوانين الناظمة لعمل نقابة المحامين، فإن هذه انتخابات لا بدّ أن تُجرى، وبالفعل كانت تُجرى سابقاً على هامش انتخابات مجلس النقابة، لكن كانت تجري بطريقة أقرب إلى التزكية. هذه المرّة، ونظراً للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها النقابة، في الداخل أكثر من الخارج، يبدو أنّ ثمّة معركة انتخابيّة لتحديد مَن سيدير هذا الصندوق. هذا ما يُفسّر ترشّح عدد كبير لشغل عضويّة «الصندوق» في اللجنة المؤلفة من 5 أعضاء. كان المحامي فؤاد مطر أوّل مَن ترشّح لعضويّة هذه اللجنة، مع برنامج لتحسين ظروف المحامين المعيشيّة، ما أثار انتباه كثير من المحامين، خاصّة لكونه من الجيل الشاب في النقابة. جرت العادة أن يكون أعضاء هذه اللجنة من الكبار في السن، الذين يصفهم بعض المحامين بـ«الديناصورات».

في الشكل، هؤلاء يبدون أقرب إلى الصورة النمطية لـ«الحكماء». لكن، في الواقع، هؤلاء قد أصبحوا بعيدين عن الحدث اليومي، وباتوا غير قادرين على مواكبة التطوّرات، حتّى وإن حسنت نياتهم. سعيد علامة هو أحد هؤلاء المرشّحين، وهو عضو حالي في اللجنة، وقد خسر سابقاً في انتخابات مجلس النقابة، حتى بات يُعرف بـ«المرشح الدائم». هو نفسه مَن خسر أخيراً في الانتخابات النيابيّة أيضاً. عموماً، مِن المرشحين في انتخابات «الصندوق» يبرز كلّ مِن: ملحم قانصو، يوسف الخطيب، فؤاد مطر، سعاد شعيب، نايف دياب، سعيد علامة، سعد رنو، موريس دياب، ريمون جمهوري، جوزف صفير، طوني حوراني، سيمون الطويل وهيكل ضرغام. عدد المرشّحين لهذا «الصندوق» أصبح أكبر من عدد المرشحين لعضويّة مجلس النقابة، وهذا ما يعكس مرّة أخرى، الهاجس تجاه الأزمات الداخليّة في النقابة والخوف من تداعيات اقتصاديّة تُهدّد البلاد عموماً، ونقابة المحامين ليست ببعيدة عن هذه الموجة. عادة، لا يُحكى عن برامج انتخابيّة لعضويّة «الصندوق» المذكور، لذا كان لافتاً أن المحامي فؤاد مطر وضع برنامجاً وبادر إلى توزيعه، وفي أحد بنوده يعد بالسعي لـ«رفع مستوى قيمة معاش التقاعد للمحامي، ليتناسب مع الأعباء المعيشيّة المتزايدة، بوضع معادلة ثابتة، هي خمسة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور». كذلك يورد مطر وعداً آخر في برنامجه: «تحسين التقديمات الصحيّة للمتقاعد وربطه بشبكة أمان صحّي، وإعفائه من رسوم التأمين، وكذلك التعاقد مع موريس دياب، ريمون جمهوري، جوزف صفير، طوني حوراني، سيمون الطويل وهيكل ضرغام. عدد المرشّحين لهذا «الصندوق» أصبح أكبر من عدد المرشحين لعضويّة مجلس النقابة، وهذا ما يعكس، مرّة أخرى، الهاجس تجاه الأزمات الداخليّة في النقابة والخوف من تداعيات اقتصاديّة تُهدّد البلاد عموماً، ونقابة المحامين ليست ببعيدة عن هذه الموجة. عادة، لا يُحكى عن برامج انتخابيّة لعضويّة «الصندوق» المذكور، لذا كان لافتاً أن المحامي فؤاد مطر وضع برنامجاً وبادر إلى توزيعه، وفي أحد بنوده يعد بالسعي لـ«رفع مستوى قيمة معاش التقاعد للمحامي، ليتناسب مع الأعباء المعيشيّة المتزايدة، بوضع معادلة ثابتة، هي خمسة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور». كذلك يورد مطر وعداً آخر في برنامجه: «تحسين التقديمات الصحيّة للمتقاعد وربطه بشبكة أمان صحّي، وإعفائه من رسوم التأمين، وكذلك التعاقد مع